الخاري لمدة ٣ ساعات يعطل مصانع الحديد في الصناعية أثناء انتقال الجهد من المحولة الرئيسية

(محليون/أنشد من الحديقة)

رفعت نقابة عمال كهرباء الصناعية بيان عمال من الخاري في الصناعية، الكشف عن انقطاع التيار الكهربائي عن مصانع الحديد والصلب في المنطقة الصناعية الشمالية لمدة ٣ ساعات و٤٠ دقيقة، يوم الثلاثاء ٦ يونس ٢٠٢٥، بسبب تأخر تحويل الجهد من المحولة الرئيسية إلى المولدات الاحتياطية. وقطعت الشركة الوطنية للطاقة الكهربائية التيار عن ١٢ مصنعا كبيرا، بينها مصانع الحديد والصلب والأسمنت والزجاج، وتضرر إنتاج يقدر بنحو ٤٠ مليون دينار يوميا. وأكد المهندس سامر الجبوري، رئيس النقابة، أن العمال اضطروا إلى إطفاء الأفران العالية يدويا خوفا من انفجارها، وهو إجراء قد يكلف المصانع أسابيع من الإصلاح قبل العودة إلى الإنتاج الكامل.

وقال بيان الشركة إن العطل وقع في محطة التحويل الفرعية بالقرب من الطريق الدائري الشرقي، وإن فرقا فنية باشرت إصلاح العطل فور وقوعه، غير أن تأخر تشغيل المولدات الاحتياطية ساعة كاملة زاد من حجم الخسائر. وأضاف البيان أن التيار عاد تدريجيا على مراحل، بدأ بالمستشفيات ومضخات مياه الشرب، ثم المصانع الكبرى بعد تأكد استقرار الجهد. وأعلنت الشركة أنها ستعوض المشتركين المتضررين وفق الأنظمة المعمول بها، دون تحديد سقف زمني لذلك حتى الآن.

في المقابل، طالب النقابة بتحقيق مستقل في أسباب تأخر التحويل، معتبرة أن تكرار الأعطال يدل على ضعف الصيانة الوقائية في شبكة تعود أجهزتها إلى أكثر من ٢٥ سنة. ودعت النقابة إلى تعويض العمال المتضررين عن ساعات العمل الضائعة، وإلى إلزام الشركة بتركيب مولدات احتياطية في المحطات الفرعية الأخرى. ولم يصدر عن وزارة الطاقة الكهربائية حتى مساء الأحد أي تعليق رسمي على الحادثة.

مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة المراقبين في الحدود الشرقية ستة أشهر وسط اعتراض روسي على صياغة القرار

(محليون/أنشد من الحديقة)

صوت مجلس الأمن الدولي، مساء الثلاثاء ٤ يونس ٢٠٢٥، بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع عضوين، على تمديد ولاية بعثة المراقبين الدوليين في الحدود الشرقية لمدة ستة أشهر إضافية، تنتهي في ٢ كانون الأول ٢٠٢٥. وتراقب البعثة، التي تضم ٤٢٠ مراقبا من ١٧ دولة، وقف إطلاق النار بين الجيشين الوطنيين في المنطقة منذ توقيعه في ٢٠١٩. وجاء القرار بعد مفاوضات استمرت أسبوعين وشهدت تعديلات على الصيغة الأصلية لتلبية مخاوف الأطراف المعنية بشأن حجم البعثة وصلاحياتها في التحقق من الأسلحة الثقيلة.

وأعلن المندوب الدائم لروسيا أن موسكو صوتت ضد القرار لأن صياغته لا تتضمن إشارة واضحة إلى الحاجة إلى رفع العقوبات المفروضة على بعض المسؤولين المحليين المتهمين بعرقلة عمل البعثة. في المقابل، رحبت الولايات المتحدة وفرنسا بالتمديد، معتبرتين أن أي تقليص في عدد المراقبين أو صلاحياتهم سيفتح الباب أمام خروقات واسعة للهدنة. وقال ممثل فرنسا إن البعثة «ليست مثالية، لكنها الوحيدة التي تملك خرائط دقيقة لمواقع الألغام والنقاط الساخنة».

من جهة أخرى، أعلن الأمين العام أن تقريرا مستقلا سيقدم إلى المجلس في ٣٠ أيلول حول مقترحات لتعزيز آلية الإنذار المبكر وتوثيق انتهاكات وقف إطلاق النار، على أن تناقش التوصيات في جلسة مفتوحة قبل نهاية العام. ودعا القرار الأطراف إلى تسهيل حركة المراقبين دون قيود، وإلى الإفراج عن معتقلين محليين ما زالوا رهن الاحتجاز منذ أحداث ٢٠٢١ من دون محاكمة.

ميناء الصيادين يعيد فتح رصيفه بعد إزالة ٤٠ طنا من الشباك والمخلفات البلاستيكية

ميناء الصيادين – الأحد ٥ يونس ٢٠٢٥ – كتبت هالة الزيني

أعلنت سلطة ميناء الصيادين أن الرصيف الشرقي للميناء أعيد فتحه أمام حركة القوارب الصغيرة والشاحنات الخفيفة يوم الأحد، بعد أسبوعين من إغلاقه كليا أمام الصيادين والعمال. وجاء القرار عقب حملة تنظيف واسعة شارك فيها 120 غواصا وآلية رافعة، تمكنت خلالها من إزالة نحو 40 طنا من الشباك القديمة والحبال والحاويات البلاستيكية التي كانت تعيق حركة القوارب وتهدد سلامة البحارة.

وقال المهندس سامر الفرا، رئيس سلطة الميناء، إن الفرق وجدت أن جزءا من الأساسات الخرسانية للرصيف تضرر بفعل الاحتكاك المستمر بالشباك المرفوعة، وإن الإصلاح سيستغرق شهرا آخر قبل إعادة تشغيل الرافعة الرئيسية. وأضاف أن السلطة ستركب حواجز عائمة وشباكا واقية عند مدخل الميناء لمنع تكرار التلوث، وأن الغرامة المالية على المخالفين ستصل إلى 5 آلاف دينار في المرة الثانية.

من جهة أخرى، أعلن مدير الميناء أن 86 صيادا فقدوا أدوات عملهم بالكامل، وأن الصندوق سيصرف تعويضا شهريا قدره 150 دينارا لكل صياد متضرر لمدة ثلاثة أشهر، إلى جانب إعفاء من رسوم الإيواء لمدة عام. وقال أحد الصيادين، واسمه أبو عادل، إن عائلته اضطرت إلى بيع قاربها الصغير لتسديد ديون المحل، وإن التعويض يبدو كافيا إذا صرف في وقته، لا بعد أشهر من الانتظار.

مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة المراقبين في الحدود الشرقية ستة أشهر وسط اعتراض روسي على صياغة القرار

مجلس الأمن الدولي، مساء الثلاثاء ٤ يونس ٢٠٢٥، بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع عضوين، على تمديد ولاية بعثة المراقبين الدوليين في الحدود الشرقية لمدة ستة أشهر إضافية، تنتهي في ٢ كانون الأول ٢٠٢٥. وتراقب البعثة، التي تضم ٤٢٠ مراقبا من ١٧ دولة، وقف إطلاق النار بين الجيشين الوطنيين في المنطقة منذ توقيعه في ٢٠١٩. وجاء القرار بعد مفاوضات استمرت أسبوعين وشهدت تعديلات على الصيغة الأصلية لتلبية مخاوف الأطراف المعنية بشأن حجم البعثة وصلاحياتها في التحقق من الأسلحة الثقيلة.

وأعلن المندوب الدائم لروسيا أن موسكو صوتت ضد القرار لأن صياغته لا تتضمن إشارة واضحة إلى الحاجة إلى رفع العقوبات المفروضة على بعض المسؤولين المحليين المتهمين بعرقلة عمل البعثة. في المقابل، رحبت الولايات المتحدة وفرنسا بالتمديد، معتبرتين أن أي تقليص في عدد المراقبين أو صلاحياتهم سيفتح الباب أمام خروقات واسعة للهدنة. وقال ممثل فرنسا إن البعثة «ليست مثالية، لكنها الوحيدة التي تملك خرائط دقيقة لمواقع الألغام والنقاط الساخنة».

من جهة أخرى، أعلن مدير العمليات أن تقريرا مستقلا سيقدم إلى المجلس في ٣٠ أيلول حول مقترحات لتعزيز آلية الإنذار المبكر وتوثيق انتهاكات وقف إطلاق النار، على أن تناقش التوصيات في جلسة مفتوحة قبل نهاية العام. ودعا القرار الأطراف إلى تسهيل حركة المراقبين دون قيود، وإلى الإفراج عن معتقلين محليين ما زالوا رهن الاحتجاز منذ أحداث ٢٠٢١ من دون محاكمة.

مجلس الأمن يمدد ولاية بعثة المراقبين في الحدود الشرقية ستة أشهر وسط اعتراض روسي على صياغة القرار

مجلس الأمن الدولي، مساء الثلاثاء ٤ يونس ٢٠٢٥، بأغلبية ١٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع عضوين، على تمديد ولاية بعثة المراقبين الدوليين في الحدود الشرقية لمدة ستة أشهر إضافية، تنتهي في ٢ كانون الأول ٢٠٢٥. وتراقب البعثة، التي تضم ٤٢٠ مراقبا من ١٧ دولة، وقف إطلاق النار بين الجيشين الوطنيين في المنطقة منذ توقيعه في ٢٠١٩. وجاء القرار بعد مفاوضات استمرت أسبوعين وشهدت تعديلات على الصيغة الأصلية لتلبية مخاوف الأطراف المعنية بشأن حجم البعثة وصلاحياتها في التحقق من الأسلحة الثقيلة.

وأعلن المندوب الدائم لروسيا أن موسكو صوتت ضد القرار لأن صياغته لا تتضمن إشارة واضحة إلى الحاجة إلى رفع العقوبات المفروضة على بعض المسؤولين المحليين المتهمين بعرقلة عمل البعثة. في المقابل، رحبت الولايات المتحدة وفرنسا بالتمديد، معتبرتين أن أي تقليص في عدد المراقبين أو صلاحياتهم سيفتح الباب أمام خروقات واسعة للهدنة. وقال ممثل فرنسا إن البعثة «ليست مثالية، لكنها الوحيدة التي تملك خرائط دقيقة لمواقع الألغام والنقاط الساخنة».

من جهة أخرى، أعلن مدير العمليات أن تقريرا مستقلا سيقدم إلى المجلس في ٣٠ أيلول حول مقترحات لتعزيز آلية الإنذار المبكر وتوثيق انتهاكات وقف إطلاق النار، على أن تناقش التوصيات في جلسة مفتوحة قبل نهاية العام. ودعا القرار الأطراف إلى تسهيل حركة المراقبين دون قيود، وإلى الإفراج عن معتقلين محليين ما زالوا رهن الاحتجاز منذ أحداث ٢٠٢١ من دون محاكمة.

الخاري لمدة ٣ ساعات يعطل مصانع الحديد في الصناعية أثناء انتقال الجهد من المحولة الرئيسية إلى المولدات الاحتياطية

(محليون/أنشد من الحديقة)

رفعت نقابة عمال كهرباء الصناعية بيان عمال من الخاري في الصناعية، الكشف عن انقطاع التيار الكهربائي عن مصانع الحديد والصلب في المنطقة الصناعية الشمالية لمدة ٣ ساعات و٤٠ دقيقة، يوم الثلاثاء ٦ يونس ٢٠٢٥، بسبب تأخر تحويل الجهد من المحولة الرئيسية إلى المولدات الاحتياطية. وقطعت الشركة الوطنية للطاقة الكهربائية التيار عن ١٢ مصنعا كبيرا، بينها مصانع الحديد والصلب والأسمنت والزجاج، وتضرر إنتاج يقدر بنحو ٤٠ مليون دينار يوميا. وأكد المهندس سامر الجبوري، رئيس النقابة، أن العمال اضطروا إلى إطفاء الأفران العالية يدويا خوفا من انفجارها، وهو إجراء قد يكلف المصانع أسابيع من الإصلاح قبل العودة إلى الإنتاج الكامل.

وقال بيان الشركة إن العطل وقع في محطة التحويل الفرعية بالقرب من الطريق الدائري الشرقي، وإن فرقا فنية باشرت إصلاح العطل فور وقوعه، غير أن تأخر تشغيل المولدات الاحتياطية ساعة كاملة زاد من حجم الخسائر. وأضاف البيان أن التيار عاد تدريجيا على مراحل، بدأ بالمستشفيات ومضخات مياه الشرب، ثم المصانع الكبرى بعد تأكد استقرار الجهد. وأعلنت الشركة أنها ستعوض المشتركين المتضررين وفق الأنظمة المعمول بها، دون تحديد سقف زمني لذلك حتى الآن.

في المقابل، طالب النقابة بتحقيق مستقل في أسباب تأخر التحويل، معتبرة أن تكرار الأعطال يدل على ضعف الصيانة الوقائية في شبكة تعود أجهزتها إلى أكثر من ٢٥ سنة. ودعت النقابة إلى تعويض العمال المتضررين عن ساعات العمل الضائعة، وإلى إلزام الشركة بتركيب مولدات احتياطية في المحطات الفرعية الأخرى. ولم يصدر عن وزارة الطاقة الكهربائية حتى مساء الأحد أي تعليق رسمي على الحادث